علاقة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية بهيئات الثورة الأخرى وبالزعماء التاريخيين

أ. جمال بلفردي
المركز الجامعي بالوادي

الملخص:

تقدم هذه المساهمة علاقة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية، والغربية " هيئة الأركان العامة" 1960 -1962 بالهيئات التي تتحكم في عمل قيادة الأركان كاللجنة الوزارية للحرب، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.أي مدى علاقة الهيئة العامة، وحدود صلاحياتها ضمن الإطار العام للقيادة الثورية، وكذلك علاقة جيش الحدود بالزعماء التاريخيين سجناء الشرعية التاريخية - السياسية للثورة.

مقدمة:

لعل النقطة البارزة التي خرج بها اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، بطرابلس من 1959/12/16 إلى:1960/01/18.هو تأسيس هيئة الأركان العامة يوم:1960/01/16، التي أوكلت لها مهام: هيكلة، وتنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود، ومحاولة تنسيق الاتصال بين الداخل، والخارج بمراقبة، وتوجيه من طرف اللجنة الوزارية للحرب.

لكن بوادر الخلاف بين الهيئتين ظهر منذ البداية حول من تكون له صلاحيات تسيير الجيش في الداخل. هذا الذي يقودنا إلى طرح الإشكالية الآتية:

ما حدود علاقة جيش التحرير الوطني على الحدود بمؤسسات الثورة الأخرى ؟

وما هي علاقة جيش الحدود بالشخصيات التاريخية " الزعماء التاريخيين " ؟

ويندرج ضمن هذا الإشكال تساؤلات فرعية:

هل تطور الخلاف من خلال تطور العلاقة بين الهيئتين ؟ أم أن المصلحة العليا للثورة تقتضي كبت الخلاف إلى غاية ظهور بوادر الاستقلال ؟ وما انعكاس تطور الخلاف عشية الاتفاق على مفاوضات إيفيان ؟

وللإجابة على تساؤلات الإشكالية المطروحة حاولنا معالجة الموضوع وفق العناصر الآتية:

I - علاقة جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود " الأركان العامة " باللجنة الوزارية للحرب.

II - علاقة جيش التحرير الوطني على الحدود" الأركان العامة" بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

III - علاقة جيش التحرير الوطني على الحدود بالمساجين التاريخين " الزعماء الخمسة " .

I -علاقة جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود " هيئة الأركان العامة " باللجنة الوزارية للحرب:

يعتبر عناصر اللجنة الوزارية للحرب[1] نواة السلطة السياسية، والعسكرية داخل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA[2].لكن اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية طرابلس ديسمبر1959 جانفي 1960 كان خاتمة لنفوذ الباءات الثلاث[3] نتيجة القرارات التي أخرجت إلى الوجود هيئة الأركان العامة بقيادة ضباط سامين.أخذوا على أنفسهم مبادرة القيادة من يد الباءات الثلاث[4].

واعتبرت اللجنة الوزارية للحرب أنها المرجعية من حيث مراقبة، وتوجيه عمل هيئة الأركان العامة المسؤولة فقط على المناطق الحدودية[5].أما هيئة الأركان فأقرت بسلطة المجلس الوطني للثورة

الجزائرية الذي أوجدها ، والذي باستطاعته أن ينفي وجودها، من خلال متابعة عمل هيئة الأركان العامة ،ومدى تطبيقها للوائح المتفق عليها في اجتماع طرابلس ديسمبر 1959 جانفي 1960 ، والتي منها :

- إدخال أموال الثورة إلى الداخل.
- هيكلة جيش التحرير الوطني ،ودعمه ماديا ،وبشريا " الإطارات "[6].

ومع بداية العمل تحركت القيادة العامة لهيئة الأركان لتنظيم الجيش على الحدود الشرقية ،والغربية وذلك باستبعاد الضباط القادمين من الجيش الفرنسي عن الوحدات القتالية ، وقيادة الفيالق ،واستدعاء الضباط القدامى ،وتسريح المعتقلين على إثر قضية لعموري[7].

بالمقابل قامت اللجنة الوزارية للحرب بإرسال مئات المقاتلين من المدن التونسية ،والمغربية إلى المناطق الحدودية[8].من أجل إعادة مصداقية الحكومة المؤقتة ،والتي تأثرت بفعل الحركات التمردية على الحدود الشرقية ، والغربية أواخر1959 ،وبداية 1960 .

وفي أثناء ذلك بدأ الخلاف يتطور بين اللجنة الوزارية الحربية ،وهيئة الأركان العامة حول من تكون له الرقابة ،والمسؤولية المباشرة على جيش الولايات ،وبضغط من اللجنة الوزارية للحرب طلبت الحكومة المؤقتة على لسان رئيسها فرحات

عباس من هيئة الأركان الدخول إلى الجزائر، وحددت لها تاريخ: 1961/03/31 كآخر أجل للالتحاق بالداخل[9].

وقد اعتبرت هيئة الأركان العامة هذا الطلب مناورة: حيث إما أن تقبل بالدخول، وتفقد بذلك سيطرتها على جيش الحدود ـ جيش الاستقلال - فيما بعد أوانها تتراجع عن الدخول، وبذلك تفقد مصداقيتها على الأقل معنويا اتجاه الداخل[10] ،ثم إن دخول هيئة الأركان العامة يؤدي إلى احتمالين:

1 - صعوبة اجتياز خط موريس/شال خاصة بعد عملية استشهاد العقيد لطفي.لذا فقضية الوصول إلى الداخل رهان غير مضمون العواقب.

2 - قد يترتب عن دخول هيئة الأركان العامة رفض قادة الداخل توجيههم، وتسييرهم من قادة الخارج.

لأجل هذا لم تطبق هيئة الأركان العامة أوامر اللجنة الوزارية للحرب، وراحت تواصل نشاطها المكثف في سبيل إنجاز ما أتفق عليه أثناء المصادقة على تأسيسها في اجتماع طرابلس ديسمبر1959جانفي1960. ـعلى الأقل ـ على المستوى التنظيمي، وإعادة هيكلة جيش التحرير الوطني على الحدود ،وكذا سعى هيئة الأركان التوقيع على المراسلات، ونشرها باسم هيئة الأركان [11].كخطوة لتوحيد جهود جيش التحرير الوطني بين الداخل، وعلى الحدود فارضة نفسها

على أنها الممثلة الوحيدة، والتي لها الشرعية، والمسؤولية على الجيش بالداخل، وعلى الحدود.

II -علاقة جيش التحرير الوطني على الحدود "هيئة الأركان العامة " بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

لم ينتظر العقيد بومدين، ومساعديه شروع الحكومة المؤقتة في تطبيق القرارات المترتبة عن اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية طرابلس ديسمبر1959 جانفي1960.بل شرعوا في تطبيق بعض التوجيهات دون الرجوع إلى اللجنة الوزارية للحرب، والتي لها علاقة مباشرة بالجيش كتجنيد الطلبة، وتعبئتهم سياسيا[12].

غير أن الرائد علي منجلي عضو قيادة الأركان العامة يقر أن :" ...أن ما زاد الطين بلة رفض الحكومة المؤقتة دعوة المجلس الوطني للثورة لانعقاد في وقته المحدد أي جانفي 1961. على ابعد تقدير، والذي كانت تنتظره هيئة الأركان العامة بفارغ الصبر لإثارة القرارات التي أقسم المشاركون على تطبيقها في طرابلس 1960، لكنها بقيت حبرا على ورق "[13].

وفي مارس 1961 عقدت هيئة الأركان العامة بحضور أغلبية إطارات جيش التحرير الوطني على الحدود اجتماعا هاما أهم ما جاء فيه:"...لكل ثورة مراحل، ولكل ثورة أعداء ، وهذا لا يعني العدو الخارجي فحسب بل في صفوفنا...، لذا يجب التمسك بالقضية

في كل وقت، ويجب الاستعداد من الآن لمواجهة المرحلة الثانية من كفاحنا بكل ما فيها من صعوبات، وما تتطلبه من جهود وتضحيات لمرحلة البناء!"[14].

وخلال هذه الوضعية المتوترة وقع حادث كان السبب في تفجير الأزمة بين الحكومة المؤقتة، وهيئة الأركان العامة، والمتمثل في حادث الطيار الفرنسي "فريدريك لاقيارد "[15] ، الذي أسقطت طائرته T84 في جوان 1961، وتم أسر طيارها في التراب التونسي[16].

وطلب فرحات عباس باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من هيئة الأركان العامة تسليمه للطيار.لكن هذه الأخيرة رفضت الطلب معتبرة أن الطائرة كانت في حالة تجسس، وأنها خرقت الأجواء الخاصة بجيش التحرير الوطني على الحدود مسببة أضرارا كبيرة للجيش.

و بإلحاح، وترهيب من الحكومة التونسية بقيادة بورقيبة التي قطعت الماء عن معسكرات جيش التحرير الوطني على الحدود، وتوقيف حركة التموين على الجيش، وهددوا بالتدخل العسكري[17] ، وبعد أيام من التردد تمكن رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس[18] من إقناع بومدين بتسليم الطيار للعقيدين بن طوبال، وبوصوف شخصيا، الذين أكدا لبومدين أن التونسيين سيعلنون في وسائل الإعلام عن تمرد هيئة الأركان العامة على الحكومة المؤقتة، وعند خروجهما رافقهما بومدين بمفرده ليعود

لمساعديه بعد قليل، والدموع تتصبب من عينيه، وهو يقول :" لقد قدمت استقالتي "[19].

واستقالة العقيد بومدين تعني الاستقالة الجماعية لهيئة الأركان العامة مرفقة برسالة إلى رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس، وذلك بتاريخ1961/07/15[20]، ويرى العقيد بومدين أن:"طبيعة الأزمة هي بين اتجاهات، ومصالح ساسة تقليدين محترفين، وبين اتجاهات، ومصالح ثوريين...وصارحنا جيش التحرير، وكل المناضلين برأينا وقلنا، لهم لا نستطيع أن نخدم هؤلاء الساسة، ..لذلك آثرنا الاستقالة، وذلك برأينا أفضل حل "[21].

II-1- استقالة[22] هيئة الأركان العامة 1961/07/15

في 1961/07/15 قدمت هيئة الأركان العامة استقالتها، ووجهت بهذه المناسبة مذكرة إلى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[23].وضحت فيها أسباب، ووقائع هذه الاستقالة المبررة حسبها بأن :«التطورات السياسية والعسكرية - ولكي لا يمكن اعتبارها تهربا من المسؤوليات - لكنه قرار لا يمكن أن نتحمل نحن أعضاء هيئة الأركان وقائعها، ونتائجها، ...هذه الاستقالة التي لم تأت هكذا، وإنما جاءت بعد تساؤلات عن سبب تغيب وعد تطبيق القرارات المعلنة في طرابلس ديسمبر1959/جانفي1960

....وكذا عدم احترام المبدأ الأساسي المتفق عليه منذ البداية ألا وهو، " الجماعية والتكاملية "بين مختلف أجهزة الثورة »

وتساءلت هيئة الأركان العامة عن الأسباب التي تركت الحكومة المؤقتة تصل إلى هذه الدرجة من الضعف، والوهن من ناحية، ومن ناحية أخرى:

- عدم استطاعتها حماية نفسها من أصحاب المصالح الشخصية، والمادية.

- عدم استطاعتها إيضاح الحقائق، ووضعها في إطارها السليم[24].

وقدمت الرسالة ـ كما أشرنا سلفا ـ في15 جويلية 1961 إلى رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس التي رفضها حرصا منه على إبقاء الخلافات خفية دون الجهر بها[25] ،وأقامت هيئة الأركان العامة نيابة عنها النقيب"سي عبد القادر" عبد العزيز بوتفليقة، والنقيب زرقيني، ويضيف المؤرخ محمد حربي كل من النقيبين عبد الرحمان بن سالم قائد المنطقة الشمالية للعمليات العسكرية الشرقية، وموسى بن أحمد، وذلك لإبقاء هيئة الأركان العامة في موقعها من جهة[26] ،والحفاظ على وحدة، وتماسك الجيش من جهة أخرى.

وقد تركت الاستقالة صدى واسعا في صفوف جيش التحرير الوطني على الحدود حيث اجتمع ضباطه، وطالبوا برجوع أعضاء

القيادة العامة، وأدانوا موقف الحكومة المؤقتة بشدة، واعتبروها المسؤولة عن هذه الاستقالة.

ويؤكد هذا الطرح ما نصت عليه رسالة ضباط الهيئة الشرقية.حيث أظهروا خلالها تضامنهم المطلق مع هيئة الأركان العامة، واستقالتها الناتجة- حسبهم- عن ضعف سياسة الحكومة المؤقتة أمام مناورات الحكومة التونسية، التي تطبق سياسة الضغط المقنن اتجاه جيش التحرير الوطني على الحدود معتبرين أن استقالة هيئة الأركان العامة مؤشرا على إضعاف جيش الغد، ودعوا في الأخير إلى وحدة الشعب، والثورة لتحقيق الهدف المنشود[27].

وكان من آثار الاستقالة دعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية للانعقاد في أوت1961.أي بعد أقل من شهر من تقديم الاستقالة.

II - 2 - انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية طرابلس أوت1961، وتأزم الخلاف بين E M G وG P R A[28]

ظهر منذ البداية ثلاثة أطراف رئيسية داخل المجلس:

- الباءات الثلاث، والعقيد دهيلس، وفيه حاول العقيد كريم بلقاسم فرض نفسه مكان فرحات عباس كرئيس للحكومة.لكن بوصوف، وبن طوبال رفضا ذلك خشية الاحتكاك المؤكد بين كريم بلقاسم، وأعضاء هيئة الأركان العامة، ودعوه إلى التريث قبل أن يقبل على كارثة حقيقية[29].

- أعضاء قيادة الأركان الذين كانوا يطمحون إلى تشكيل مكتب سياسي على الحدود بديل للحكومة المؤقتة، ومختلف عنها للإشراف على القيادة[30].مبدية قبولها المبدئي، وعلى مضض الدخول استجابة لقرارات طرابلس 1960، ولكن عجزت في تحديد كيفية، وزمن الدخول.

- المركزيون بقيادة بن خدة بن يوسف، ودعوا على لسان بن خدة إلى إنشاء قيادة لجبهة التحرير الوطني ذات سيادة على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهي الدعوة إلى المركزية من أجل تخليص بعض الولايات من الضغط المفروض عليها من قبل هيئة الأركان العامة[31].

وأمام هذا التباين شكلت لجنة مكلفة بتسيير أشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية، واقتراح حكومة جديدة مؤقتة، وكانت اللجنة مشكلة من محمد الصديق بن يحي، وعمر بوداود، والعقيد محمدي السعيد الذي كان وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة السابقة[32] ، وتوصل المجتمعون إلى تعيين حكومة جديدة بقيادة بن يوسف بن خدة.

ومما زاد من متاعب هيئة الأركان العامة خلال هذا الاجتماع هو تأييد الرائد "عز الدين" زراري رابح لخط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[33] ، وانتقد بشدة رفاقه في الهيئة العامة للأركان، واصفا إياهم بأنهم يشرفون على جيش تقليدي، وليس

على جيش مكافح ميداني[34]، وجاء موقفه مدعما للطرح الداعي إلى استقرار قيادة الأركان العامة في الداخل.الأمر الذي دفع الرائد علي منجلي إلى الإفصاح عن نية هيئة الأركان على جعل مركز القيادة الجديد على الحدود.

وقبل الإعلان عن البيان الختامي للاجتماع غادرت هيئة الأركان العامة طرابلس، والتحقت بمقر فيدرالية جبهة التحرير الوطني "ببون" ألمانيا الغربية، ثم دخلت إسبانيا، ثم المغرب.

وفي سبتمبر 1961 حاولت الحكومة المؤقتة دفع هيئة الأركان العامة إلى قبول سلطتها، وحاولت تقسيم القيادة العسكرية إلى قيادتين شرقية، وغربية، ولتحقيق هذا الهدف توجه بن خدة بنفسه إلى مقر القيادة العامة بغاردماو لاقتراح مشروع إعادة تنظيم الجيش.لكنه وجد استقبالا فاترا بسبب مقاطعة الجيش بضباطه، وجنوده له[35].

فأدرك حقيقة الوضع لكنه حاول تغيير التكتيك.فأوعز للولايات بقطع علاقاتها بهيئة الأركان العامة محاولة منه لكسر وحدة الضباط، ونصب قيادة جديدة، وعلى رأسها النقيب موسى بن أحمد.إضافة إلى ترويج إشاعة ضد هيئة الأركان في أوساط اللاجئين، وتصويرها على أنها السبب في التأزم العسكري، وبأنها معارضة للسلم[36].

ولتصعيد الوضع حاول النقيب بن موسى القيام بتمرد على هيئة الأركان العامة، بالاعتماد على معسكرات جيش التحرير الوطني في الدار البيضاء، والقنيطرة، وتدخلت الشرطة المغربية، واعتقلت تسعة من الكومندوس، وأطلقت سراح النقيب بن موسى إثر تدخل شوقي مصطفاي ممثل جبهة التحرير الوطني بالمغرب.إلا أن الرائد " سليمان " قايد احمد أمر بإعدام النقيب، وثلاثة من رفقائه، ولم تنفرج الأزمة إلا بعد أن تراجعت الحكومة المؤقتة عن مشروعها، وأصرت بوضع المعسكرات التي كانت تحت قيادة النقيب موسى بن أحمد تحت تصرف وزارة الداخلية[37].

وقد حاول الباءات الثلاث استصدار قانون من مجلس الحكومة المؤقتة يتم بموجبه فرض عقوبات ضد هيئة الأركان العامة.لكن زيارة رئيس الحكومة إلى غاردماو، واعترافه للقيادة العامة عن عدم قدرته على فعل أي شيء.إذ أن الحكومة الجديدة ورثت تناقضات الحكومة القديمة.مما اضطرها في الأخير إلى تثبيت القيادة السابقة في مهامها[38].من أجل عدم تعريض مسار المفاوضات إلى الخطر - والتي استأنفت قبل أيام قليلة -.لكن الأزمة ظلت قائمة بين الهيئتين، وبلغت نقطة اللارجوع "أو الاختلاف الكلي" في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الاستثنائي في فيفري 1962 .

II -3 – اجتماع المجلس الوطني فيفري 1962، واستمرار حدة الأزمة:

دخلت المفاوضات الجزائرية الفرنسية مرحلة حاسمة، وكان رأى هيئة الأركان العامة في ذلك أن هذه المفاوضات ما هي إلا محاولة لتجاوز الأزمة التي تطالب هيئة الأركان العامة بتسويتها[39].

وبتاريخ 1962/02/22 استدعت الحكومة المؤقتة المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ووافق أعضاؤه على التصويت. بما في ذلك المساجين الخمسة بسجن ألنوي[40] على نص مفاوضات اتفاقيات إيفيان[41]، ورفض أعضاء هيئة الأركان العامة التصويت، وإعطاء ثقتهم في قضايا غير واضحة المعالم ـ حسبهم ـ[42]، وكانت نتائج التصويت45 عضوا " بنعم ".مقابل4 أعضاء بقولهم " لا "، وهم ثلاثي قيادة الأركان، والرائد مختار بوعيزم "سي ناصر" عضوا بالولاية الخامسة التاريخية.

وبقدر ما كان رفض هيئة الأركان العامة للاتفاقيات قائما على أساس المحتوى[43].بقدر ما كان مرتبطا بخلافاتها الدائمة مع الحكومة المؤقتة التي اتهمتها بأنها تحاول جاهدة، وبطرق مختلفة تشتيت، وتقسيم وحدة الجيش[44].

وبتشكل الوفد المشارك في مفاوضات، ثم اتفاقيات إيفيان قامت الحكومة المؤقتة بترقية النقيب محمد علاهم ـ رغم انه مقرب من العقيد بومدين ـ إلى رتبة رائد، وانفجر إثرها خلاف جديد بين

الحكومة المؤقتة، وهيئة الأركان العامة، وجاء رد هذه الأخيرة شديد اللهجة.معتبرة ذلك انتهاكا لقوانين جبهة التحرير الوطني، والمؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية، ومتجاهلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية صاحب القرار الأول، والأخير، والذي يرجع إليه قرار التثبيت، والخلع، واعتبرت هذه الترقية تميزا مفضوحا بين إطارات جيش التحرير[45].

وغداة اتفاق إيفيان استبعد أعضاء هيئة الأركان العامة، وكلف نيابة عنهم العقيد عمار بن عودة، ومقابل ذلك زادت ممارسات الترهيب من طرف الحكومة المؤقتة ضد قيادة هيئة الأركان.من خلال قطع التموين عن جيش التحرير الوطني على الحدود بداية شهر فيفري 1962، وحذف ميزانية الجيش في مايو من نفس العام[46].

والحقيقة التي أكدت أن العلاقة وصلت إلى الطريق المسدود هو أنه عشية وقف القتال في 19 مارس 1962، وجهت قيادة الأركان أمرا إلى جيش التحرير الوطني، والذي أكدت فيه أنها السلطة الوحيدة، والموحدة الناطقة باسم جيش التحرير داخليا، وخارجيا.مؤكدة: "أن الاستقلال ليس هو الثورة، وأن المعركة لازالت مستمرة، وستكون أكثر ضراوة، وأكثر دقة من أي وقت مضى"[47].

III – علاقة جيش التحرير الوطني على الحدود بالمساجين"الزعماء الخمس"[48]

في خضم هذه الظروف، واشتداد توتر العلاقة بين الحكومة المؤقتة، وهيئة الأركان العامة وجهت هذه الأخيرة رسالة إلى الزعماء التاريخيين.حملت في طياتها طلب تدخلهم بقولها:" نتوجه إلى المسجونين الخمس ... الذين يبقون الحكام في نظرنا... لأن الأحداث قدرت لهم أن يقوموا بهذه المهمة التاريخية، والدقيقة "[49]، وبهذا النداء كانت هيئة الأركان تبحث عن شرعية تاريخية، وكان لها اتصال أوليٌّ مع محمد بوضياف الذي تلقى من العقيد بومدين عن طريق اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا رسالة جاء فيها:" لقد قررنا تحمل مسؤولياتنا، وبودنا أن نعمل سويا[50] "

ثم كانت المحاولة الثانية مع بوضياف حيث تلقى رسالة خاصة من الرائدين: قايد أحمد، وعلي منجلي[51]، وفشلت المحاولة أيضا.غير أن سي"عبد القادر"عبد العزيز بوتفليقة أحد الضباط المقربين من العقيد بومدين تمكن من الاتصال بابن بلة.ليتفاوض معه من أجل الانضمام إلى مجموعة هيئة الأركان العامة في خلافها مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الناجم عن حادثة الطيار"لاقيارد".لكن بن بلة أكد أن:"المبعوث كان للمجموعة

كلها ، وكان الاجتماع مع الجماعة، وليس معه شخصيا"، والشيء الوحيد الذي أبداه – حسبه – هو تعاطفه مع هيئة الأركان العامة بخلاف الأربعة الباقيين[52].

ولم يكن بن بلة متحمسا للعرض لأنه كان يعلم أن هيئة الأركان العامة اتصلت ببوضياف، وبالمقابل رأى أن تحالفه الظرفي مع هيئة الأركان العامة - في هذا الوقت - سوف يمكنه من التخلص من بوضياف، وكريم بلقاسم، والوصول إلى زعامة جبهة التحرير الوطني[53]، وفق الشرطين اللذين حددتهما هيئة الأركان العامة في طرابلس أوت 1961 وهما:

- إنشاء مكتب سياسي منفصل عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

- تحديد برنامج العمل.

وبمشورة الوزراء المعتقلين حول الحلول المقترحة لحل الأزمة اتضح تحالف هيئة الأركان العامة- بن بلة، وسجل ذلك كموقف إيجابي لبن بلة[54] اتجاه الجيل الجديد للجيش، والذي كان عبد العزيز بوتفليقة أول متحدث معه ليمثلهم[55].

ومع وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في 19 مارس 1962 بمقتضى اتفاقيات إيفيان، والتي تضمن الفصل الأول منها تنظيم السلطات العامة، وضمانات تقرير المصير، وإطلاق سراح

المعتقلين، سواء بفرنسا، أو بالجزائر في أجل أقصاه عشرون يوما ابتداء من تاريخ وقف إطلاق النار.

وبموجب هذه الاتفاقية أطلق سراح الزعماء الخمسة، ورغبة لتأمين حياتهم من شر منظمة الجيش السري تمكنت السلطات السوسرية من تأمين حياتهم في المرحلة الأولى، ثم تأمين موعدهم لزيارة مراكش تلبية لدعوة الملك المغربي[56]، وهي الزيارة التي زادت تقارب هيئة الأركان ـ بن بلة بعدما قام بعض مساعدي قيادة الأركان، وعلى رأسهم النقيب أحمد مدغري بإقامة حفل على شرف بن بلة بمفرده[57].

وأثناء تواجدهم بالقاهرة تم لقاء بين بن بلة، والرئيس جمال عبد الناصر يوم 1962/04/02، وكان أول سؤال طرح عليه من دولة الرئيس عن مدى دعم الجيش له.فأكد له بن بلة التأييد المطلق، والتام لقوات جيش التحرير الوطني على الحدود له[58].

وأثناء خروجهم من القاهرة زار كل من بيطاط، بن بلة، خيضر، آيت أحمد.الحدود الشرقية يوم 1962/04/18.استعرض خلالها الجيش عدة فيالق، وخطب العقيد بومدين قائد هيئة الأركان العامة بقوله:"إن الطريق أمامنا لا زال محفوفا بالصعاب، ويتطلب تجنيدا جديدا لتحقيق أهداف الثورة في الميدانين الاجتماعي، و الاقتصادي... هذه الأهداف التي مات من أجلها أكثر

من مليون جزائري... يجب علينا أن نحافظ على حماسنا هذا، واستعدادنا المادي، والأدبي أكثر من أي وقت مضى، وسننتصر في ثورتنا المقدسة لِنُفنّدَ أقاويل الاستعمار، ونثبت للعالم أننا جنود حق "[59].

ومن خلال تتبع أطوار الموضوع، أمكن لنا أن نصل إلى بعض نتائجه:

لم يكن جيش التحرير الوطني على الحدود بمعزل عن الصراعات، والخلافات الشخصية بين قادة الثورة، والتي كانت بعيدة عن صراع الأفكار، والمبادئ.بل صراع الأشخاص من أجل التموقع، وهذا ما حصل بين اللجنة الوزارية للحرب، وهيئة الأركان العامة في المرحلة الأولى، وظهرت بجلاء ووضوح ظاهرة التنافس على المواقع بين الهيئتين.حيث ترى اللجنة الوزارية الحربية أنها صاحبة السلطة العسكرية، والمباشرة على جيش التحرير الوطني داخليا، وخارجيا.بينما تنظر القيادة الجديدة لهيئة الأركان بأن عمل اللجنة لا يتجاوز شيئين اثنين " المراقبة "، و" التوجيه "، والمسؤول الأول، والأخير في اتخاذ قرار حل، وإعادة تثبيت هيئة الأركان هو المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

واستمر هذا الاختلاف الذي أصبح المغذي الأساسي للصراع الذي اشتد بين هيئة الأركان العامة، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من أوت1961 إلى سبتمبر1962، وكانت حادثة أسر الطيار

الفرنسي القطرة التي أفاضت الكأس، وأخرجت الخلاف إلى العلن بعدما كان مستترا مما عمق فجوة الخلاف، وأمام رفض كلا الطرفين التراجع، ومحاسبة النفس، ومعالجة الأفكار، والمقترحات، وإصرار كل طرف على تمرير مقترحاته خاصة في اجتماع أوت طرابلس 1961، عجل في انسحاب هيئة الأركان العامة من الاجتماع قبل اختتامه، وبلوغ الخلاف مرحلة اللاتراجع بين طرفي الصراع.

بقى الوضع يراوح مكانه بين المد والجزر في العلاقة التي تربط هيئة الأركان العامة، بالحكومة المؤقتة إلى غاية الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية فيفري1962.لدراسة المفاوضات، والمصادقة عليها من طرف أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، لكنها لاقت انتقادات شديدة، ومجابهة كبيرة من طرف أعضاء هيئة الأركان العامة.أفضت إلى عدم توقيع هيئة الأركان العامة على مسار المفاوضات، ووثيقة الاتفاقيات_رغم مصادقة الزعماء الخمسة عليها_ ،وتحول موقف هيئة الأركان العامة من الاتفاقيات إلى ذريعة في مواجهة الحكومة المؤقتة، وإلى مرتكز دعائي ضدها .

كانت هيئة الأركان العامة، ومن خلال عدم توقيعها على الاتفاقيات أنها كانت تنظر إلى حالة الجيش الجيدة على

الحدود، وغيبت حالة الجيش بالداخل، والوضعية المزرية التي كان يعيشها الشعب الجزائري نتيجة السياسة التطويقية الاستعمارية له.

وفي ظل انسداد علاقة الطرفين المتصارعين رغم إعلان وقف النار، وما صاحبه من خروج السجناء الخمسة ـ التاريخيين ـ سارع كل طرف لاحتوائهم، والاحتماء بهم كزعامة تاريخية للثورة لإضفاء الشرعية على أعمالهم، وقراراتهم، وتمكين كل طرف ـ إن استطاع ـ من جذب الزعامة التاريخية للقضاء على الخصم، أو على الأقل إفشاله إلى حين.

وكان يمكن تجنب الكثير من نتائج الصراع، لو سلك الزعماء التاريخيون الخمسة طريق الحياد، أو تصرفوا مع طرفي الصراع ككتلة واحدة.لكن خلافهم الدائم، وخروجهم من السجن بخلاف أعمق سهل لهم الانسياق وراء طموحات طرفي الصراع، وزاد في تغذية الخلاف.

الهوامش:

(1) - العقداء – الوزراء: كريم بلقاسم، بوصوف عبد الحفيظ، بن طوبال لخضر.

(2)- G PRA ,Gouvernement Provisoire de La République Algérienne

(3) - إن الحقيقة التي لا يختلف فيها اثنان خاصة المهتمين بتاريخ الثورة، وكذا لدى قيادة الثورة بشطريها السياسي، والعسكري أن الباءات الثلاث كما وصفهم عبد القادر يفصح بقوله: "الثلاث يقررون، والآخرون يسمعون، وينفذون"، والمعروف أيضا أن هذا الاحتكار من طرف القادة العسكريين الثلاثة بدأ منذ اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية أوت1957، إلى غاية اجتماع طرابلس أوت 1961، الذي كان بداية - النهاية لسلطة الباءات الثلاث على الثورة **للمزيد أنظر:**

- Abdelkader yefsah, **le Processus de légitimation du pouvoir militaire et la construction de la l'Etat en Algérie**,éditions anthropose,1982,p39.

(4)- Glebert Meynier:**Histoire Intérieure Du FLN 1954 -1962**,Editions,Casbah,Alger,2003 P364.

(5)- Mohamed Harbi, **le FLN mirage et réalité**,éditions,ENAL-NAQD,Alger,1980,P 269.

(6) - محمد عباس:**ثوار عظماء" شهادات تاريخية "**، ط2، دار هومة للطباعة والنشروالتوزيع، الجزائر، 2004، ص109.

(7) - محمد العربي زبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر "1942 – 1992 "**، ج2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 194.

(8)- Mohamed Harbi :op. cit , P262.

(9) - علي كافي: **مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري "1946 – 1962 "** دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 260.

(10) - حميد عبد القادر : **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص 208.

(11)-Gilbert Meynier:op.cit,P370.

(12)- Mohamed Harbi :op.cit,P264.

(13) - محمد عباس: **رواد الوطنية " شهادات تاريخية "**، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 410.

(14) - سعد بن البشير العمامرة: **هواري بومدين الرئيس القائد "1932 – 1978 "**، ط1 ،دار القصر للكتاب، 1997، ص 31 -32.

(15) - أسقطت طائرته من قبل الدفاع الجوي لهيئة الأركان العامة فوق معسكر التدريب بملاق بالتراب التونسي، وكان إطلاق سراحه السبب المباشر في تقديم هيئة الأركان لإستقالتها يوم 15 جويلية 1961 ،ولإزالة اللبس يمكن أن نشير أن اسم هذا الطيار يتشابه مع أحد مؤسسي منظمة الجيش السري الإرهابي "لاقيارد بيير" مع الجنرالين رؤول سالان، وإيدموند جوهو ،والتي كان شعارها : "نضرب حيث نريد ،ومتى نريد ".

(16) - سعد بن البشير العمامرة: مرجع سبق ذكره، ص 31.

(17)- Gilbert Meynier, op.cit,p371.

(18) - يذكر فرحات عباس أن الحكومة المؤقتة قد قررت حال رفض بومدين قائد هيئة الأركان العامة تسليم الطيار أن يعتقل، ويحاكم ثم يعدم. **للمزيد من انظر:**

- Farhat Abbas, L'Indépendance confisquée, 1962 – 1978,Flammarion,1984,p 198.

(19) - محمد عباس: **رواد الوطنية**، المرجع السابق، ص 411 .

(20) - سعد بن البشير العمامرة : المرجع السابق، ص 31 .

(21) - لطفي الخولي: **عن الثورة في الثورة بالثورة " حوار مع بومدين "**، منشورات التجمع البومديني الإسلامي، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 1975، ص 92 -93 .

(22) - يرجع الرائد " عز الدين " رابح زراري أسباب الاستقالة إلى مشكلة الطيار الذي أخذته الحكومة المؤقتة من هيئة الأركان العامة دون رضاها.إضافة إلى مشكلة أخرى لا تقل أهمية ،وهي التسليح حيث ذكر في هذا الإطار أن السفرية التي قادته إلى الصين مع عمر أو صديق جلبا خلالها ما قيمته13مليار سنتيم من الأسلحة.التي لم تصل إلا كمية قليلة منها إلى الحدود ،وإلى هيئة الأركان العامة ،وكان وصولها ،وبكميات كبيرة في مارس 1962 ،والدخول بها إلى الجزائر في صيف 1962.**حوار:** مع الرائد رابح زراري "عز الدين " بمنزله بالعاصمة يوم 2004/09/01 على الساعة 16:30 مساءا.مسجل على شريط الكاسيت.

(23) - مذكرة الإستقالة منشورة في كتاب:

Mohamed Harbi , **les Archives de la révolution algérienne**, Ed. Jeune Afrique,1981, p. 322.

(24)- Mohamed Harbi , **les Archives**,op.cit, pp 330-332.

(25) - ربما ترك إنطباعا مؤثرا في نفوس قيادة الأركان، وتجلى ذلك في رفض أعضاء قيادة الأركان إزاحة فرحات عباس من على رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في اجتماع طرابلس 1961، واعتبرت نتائج عمل المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مستوى القيادة " الحكومة " من نتائج عمل الكواليس.**للمزيد أنظر:**
سليمان الشيخ: **الجزائر تحمل السلاح "دراسة في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية "** (ت) محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002، ص 411 .

(26)- Mohamed Harbi, **le FLN**,op.cit,p 286

(27) - **للتفصيل أنظر:** رسالة ضباط الهيئة الشرقية إلى هيئة الأركان العامة بتاريخ17 أوت 1961، مركز الأرشيف الوطني ببئر خادم، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، علبة مصورة رقم023:G.

(28) - يقر عبد السلام بلعيد الذي كان يشغل مديرا لديوان رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة.أنه أقترح عليه إلغاء منصب قيادة الأركان، ولو اقتضى ذلك إيجاد منصب بديل في الحكومة لقائدها بومدين، وكان تردد بن خدة في اتخاذ الإجراء قد أعطى الفرصة لهيئة الأركان العامة لإعادة ترتيب أمورها، وربح الوقت لصالحها، وقطعت أشواطا كبيرة في أن تصبح طرفا عسكريا – سياسيا. **للمزيد أنظر:**
محمد عباس: **نداء الحق " شهادات تاريخية "**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص97 – 98 .

(29) Yves Courrier, **La guerre d' Algérie, tome 4,les feux du désespoir**,Bousiers Saintamand, France,1988, p.421.

(30)-Gilbert Meynier, op.cit, p 372.

(31)- Ibid,p 372 .

(32) - سعد دحلب: **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر، دون سنة النشر، ص 136.

(33) - حسب الرائد "عز الدين "رابح زراري فإن استقالته كانت بسبب ظهور حقيقة الممارسة السياسية داخل هيئة الأركان، وتوظيفها لصالح طرف من أطراف ضد الحكومة المؤقتة.للوصول إلى السلطة بأي طريقة زيادة على ذلك أنه كان الوحيد الذي قبل بقرار الحكومة القاضي بدخول قيادة هيئة الأركان العامة إلى الداخل، مما عجل في تقديم استقالته.**الحوار السابق** مع الرائد عز الدين.

Gibert Meynier, op.cit, p 374.(34)
Ibid,p 375 .(35)
Mohamed Harbi, **le FLN**, op.cit, p 280. (36)
Gilbert Meynier, op.cit, p 378 . (37)

(38) - محمد عباس: **رواد الوطنية**، المرجع السابق، ص 412.

(39) - نفسه، ص 412 – 413.

(40) - بن بلة، بيطاط، خيضر، آيت أحمد حسين، بوضياف، وكانوا يمثلون المرجعية في كل الأحوال، والحكم بين أعضاء الحكومة المؤقتة، وكذا بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وبين كل المتخاصمين.خاصة بعد الخلاف الذي ظهر بين الحكومة المؤقتة، وهيئة الأركان العامة، وأعطى لهم السجن صفة الشرعية: التاريخية– السياسية – العسكرية النقية.

(41) - هي حصيلة مفاوضات شاقة، وطويلة بين الوفدين الجزائري، والفرنسي، ووقع على نص الاتفاقية في مدينة إيفيان الفرنسية القريبة من الحدود السويسرية، وكانت إقامة الوفد الجزائري في قصر بوادفوا بسويسرا، وافتتحت آخر جلسة رسمية للمفاوضات يوم 1962/03/07، ويتكون الطرف الجزائري من كريم بلقاسم رئيسا للوفد، ونائبه بن طوبال، وأعضاء الحكومة :دحلب، بن يحي، بولخروف، مالك رضا، الصغير مصطفاوي، والعقيد عمار بن عودة ممثلا لجيش التحرير الوطني.أما الوفد الفرنسي يمثله في الرئاسة لوي جوكس، روبير برون، جان دوبروفلي، برونو دولاس، كلود شاي، رولان بيكار، الجنرال دي كامس، بيرنارتريكو، فانسان لبوري، دي بازيس، وبعد مناقشات حادة استغرقت 12 يوما تم التوقيع على اتفاقيات إيفيان في 18 مارس1962.**للمزيد أنظر:** نص الاتفاقيات في كتاب، بن يوسف بن خدة: **اتفاقيات ايفيان**، (ت) محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987.

Mohamed Harbi, **le FLN**,op.cit,p 293.-(42)

(43) - من الممكن أن الشروط التي تضمنها الجانب العسكري في نص الاتفاقية، والتي يندرج ضمنها بقاء بعض المطارات الهامة بالجزائر، وكذا قاعدة المرسى الكبير بوهران.تحت الوصاية الفرنسية، مع الاحتفاظ بها لمدة 15 سنة بمجالها الجوي، والبحري، والأرضي، فضلا عن بقاء 80 ألف جندي في الجزائر.لعلها كانتا من الشروط التي جعلت هيئة الأركان العامة لم توافق على نص الاتفاقية.غير أن أهم شرط اعترضت عليه هيئة الأركان هو:"عدم قبولها بعودة جيش التحرير إلى الثكنات، وتعويضه

بجيش بديل، وهو القوة المحلية المؤطرة من طرف القوات الفرنسية"، وهو بند مسجل في الفصل المتعلق بالمجال العسكري من نص الاتفاقية، وحسب منطق هيئة الأركان العامة، وفي نظرها أن هذه البنود ما هي إلا تلاعبا لتضحيات شهداء الواجب المقدس، ونكرانا لمبادئ أول نوفمبر، وميثاق الصومام.غير أنه من - غير الممكن - أن لا نربط عدم تصديق، وإمضاء أعضاء هيئة الأركان العامة على نص الاتفاقية، وخلافهم الدائم مع الحكومة المؤقتة.حيث كان بومدين يرفض مبدأ التفاوض من الأساس بحجة حتمية الانتصار العسكري.لكن الوضعية الداخلية للجيش كارثية، وصعبة للغاية خاصة بعد تطبيق مخطط شال الجهنمي.أدى إلى العزلة التامة للولايات، ونقص كبير في التموين، والتسليح، والغياب الكلي للاتصال بين الداخل، والخارج، وهذه الوضعية تعلمها هيئة الأركان العامة.كما أنها لم تغب عن علم الحكومة المؤقتة، وكان كلا الطرفين يؤمنان بمبدأ التفاوض المدون أصلا في بيان أول نوفمبر 1954.والذي كان سوف يعمل بمقتضاه عاجلا أم آجلا.غير أن الذي كان يخشاه العقيد بومدين توقعه وقع، ألا وهو أن الحكومة المؤقتة قد سبقت هيئة الأركان العامة في المفاوضات، وهذه الأخيرة يصعب عليها أن تحرز انتصارا عسكري، كما كانت تصدره في بياناتها العسكرية، ومهما بلغت قوة جيش التحرير الوطني على الحدود، وهو ما يفسر ربما موقفه الرافض للمفاوضات، ثم الاتفاقيات من البداية إلى النهاية.

(44)- Mohamed Harbi, **le FLN**,op.cit,p 293.

(45)- Ibid, p 293.

(46) - سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص 411.

(47) - سعد بن البشير العمامرة :المرجع السايق، ص 35 – 37.

(48) - استقر الزعماء الأربعة في المغرب عند السلطان محمد الخامس، وتحصلوا على ضمانات أمنهم، ثم سافروا إلى تونس يوم 1956/10/21 للقاء بورقيبة، وفي الطريق اعترضت سبيلهم طائرات حربية فرنسية، وأجبرتهم على النزول بمطار الجزائر، وعلى متنها أحمد بن بلة، محمد بوضياف، محمد خيضر، حسين آيت أحمد.أما الزعيم الخامس فهو رابح بيطاط الذي أسر في 23 مارس 1955، وفي مايو 1961 ضم إلى الزعماء الأربعة في سجن أولنوي. **للتفصيل أنظر:**

فتحي الذيب: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، دار المستقبل العربي، مصر، 1984، ص ص 263 – 273.

(49) - أنظر نص الرسالة في كتاب: Mohamed Harbi, **les Archives**,op.cit,p 332.

(50) - هناك علاقة اختلاف في الرؤى، والتوجهات، وكانت العلاقة تحالفية - ظرفية اثنان ضد ثلاثة: آيت أحمد حسين، وبوضياف ضد بيطاط، بن بلة، خيضر، ويرى بوضياف أن سبب الاختلاف بسيط، وهو السباق نحو السلطة.

(51) - محمد عباس: **ثوار عظماء**، المرجع السابق، ص 30.

(52) - أحمد منصور: **برنامج شاهد على العصر**، قناة الجزيرة، **في حوار:** مع أحمد بن بلة، الحلقة السابعة يوم 2002/11/17.

(53)- Gilbert Meynier, op.cit,p 377.

(54)- Mohmed Harbi, **le FLN**,op.cit,p 296.

(55) - نسجل مواقف المساجين الخمسة من استقالة هيئة الأركان العامة، حيث بعثوا برسالة إلى مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية يوم27 أوت1961.أعربوا من خلالها عن تأسفهم لهذه المشكلة بين هيئات الثورة، وفي هذا الوقت الحساس لأنها -حسب قولهم -:"دليل على أن نكون أولا نكون في الوقت الحاضر، والوضعية لا تسمح بذلك...، واعتبروا أن الاستقالة جرحت مشاعرهم، وأحاسيسهم..في الوقت الذي كانوا يتمنون الاتحاد بين مختلف هيئات الثورة" .**للتفصيل أنظر:** رسالة المساجين الخمسة إلى مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية يوم27 أوت1961، بإمضاءات بيطاط، بن بلة، خبضر، وبوضياف دون إمضاء آيت أحمد حسين.المركز الوطني للأرشيف ببئر خادم، المجلس الوطني للثورة الجزائرية، علبة مصورة رقم028:C، ص ص:189– 191.

(56) - بن يوسف بن خدة: المرجع السابق، ص89.

(57) - فتحي الديب: المرجع السابق، ص 558 – 559.

(58) - نفسه، ص 581.

(59) - سعد بن البشير العمامرة: المرجع السابق، ص 39.